محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية

2022

محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية

رقم 022/58/35
الأحد الموافق 2022/2/13

في تمام الساعة الرابعة والنصف من مساء يوم الأحد الثاني عشر من شهر رجب 1443ه الموافق للثالث عشر من شهر فبراير 2022 عقدت الجمعية العامة العادية لمجموعة بنك قطر الوطني(QNB) اجتماعها رقم 022/58/35، برئاسة **سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة** عبر وسائل التواصل الالكترونية وبحضور أصحاب السعادة والسيادة أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم وذلك في قاعة الاجتماع بفندق الريتز كارلتون - الدوحة:

- **سعادة الشيخ/ فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني** — **نائب رئيس مجلس الإدارة**
- **سعادة الشيخ/ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني** — **عضواً**
- **سعادة السيد/ فهد محمد فهد بوزوير** — **عضواً**
- **السيد/ منصور إبراهيم آل محمود** — **عضواً**
- **السيد/ بدر عبدالله درويش فخرو** — **عضواً**

كما حضر السادة أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم الاجتماع عبر وسائل التواصل الالكترونية:

- **السيد/ علي حسين علي السادة** — **عضواً**
- **السيد/ عبدالرحمن محمد جولو** — **عضواً**
- **السيد/ عادل حسن بن حسن الملا** — **عضواً**

كما حضر الاجتماع كل من:

- **السيد/ خالد السليطي** — **ممثلي إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة**
- **السيد/ مبارك المري** — **ممثلي إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة**
- **السيد/ حمد محمد المناعي** — **ممثلي لمصرف قطر المركزي**
- **السيد/محمد عيسى عفيفي** — **ممثلي لمصرف قطر المركزي**

كما حضر كل من:

- **السيد/ يعقوب حبيقة** — **ممثلي مراقب الحسابات الخارجي لحسابات البنك KPMG**
- **السيد/ أحمد أبو شرخ** — **ممثلي مراقب الحسابات الخارجي لحسابات البنك KPMG**
- **السيدة/ ديانا جيرار** — **ممثلي مراقب الحسابات الخارجي لحسابات البنك KPMG**

وقد حضر الاجتماع من الإدارة التنفيذية للبنك كل من:

- **السيد/ عبد الله مبارك آل خليفة** — **الرئيس التنفيذي للمجموعة**
- **السادة المدراء العامون التنفيذيون**
- **السادة المدراء العامون**
- **السادة مساعدي المدير العام**
- **مدير إدارة التدقيق الداخلي ومدير إدارة الانضباط والمتابعة**
- **سكرتارية مجلس الإدارة**

2- الإعلان عن النصاب القانوني لعقد الاجتماع وترشيح مقرر للاجتماع وجامعين للأصوات.

بعد أن أفتتح سعادة رئيس الاجتماع، رحب بكلٍ من السادة ممثلي إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة، مندوبي مصرف قطر المركزي، بورصة قطر، هيئة قطر للأسواق المالية ومندوبي الصحافة، ثم طلب سعادته من مندوب المراقب الخارجي لحسابات البنك KPMG الإعلان عن النصاب القانوني لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك حيث أعلن الآتي:

عدد الأسهم الحاضرة بالأصالة
4.985.268.332 سهماً

عدد الأسهم الحاضرة بالوكالة
2.830.356.424سهماً

وبذلك يكون مجموع الأسهم الحاضرة اجتماع الجمعية العامة العادية 7.815.623.756 سهماً وهو ما يعادل نسبة 84.62% من مجموع العدد الكلي لأسهم البنك والبالغ عددها -9.236.428.570 سهماً. مما يعني اكتمال النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك.

"مرفق قائمة بأسماء حاضري الاجتماع، وعدد الأسهم التي يمثلونها سواء بالأصالة أو بالوكالة".

تعيين مقرر للاجتماع وجامعي أصوات

بعد إعلان السيد/ أحمد أبوشرخ ممثل المراقب الخارجي لحسابات البنك السادة/ KPMG عن توفر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية لمجموعة البنك، رشح سعادة الرئيس للجمعية السيد/ علي راشد المهندي لتعيينه كمقرر للجمعية العامة العادية وكلاً من السيدين محمد محمود العرعر وفيصل مبارك الهتمي لتعيينهما كجامعين للأصوات وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على هذا التعيين وفقاً لقرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/022/58/35/60

بعد الإعلان عن توفر النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العامة العادية، رشح سعادة الرئيس للجمعية العامة العادية، التالية أسماؤهم لتعينهم كمقرر وجامعي أصوات.

السيد/ علي راشد المهندي — مقرراً
السيد/ محمد محمود العرعر — جامع أصوات
السيد/ فيصل مبارك الهتمي — جامع أصوات

وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على تعيين السادة المذكورة أسماؤهم أعلاه.

3- جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

تلا سعادة رئيس مجلس الإدارة، ورئيس الاجتماع جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية على السادة المساهمين حاضري الاجتماع على النحو التالي:

1. سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وخطة عمل البنك لعام 2022.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية البنك وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة والمصادقة عليه.
3. مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 والمصادقة عليهما.
4. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 55% من القيمة الاسمية للسهم الواحد، أي بواقع (0.55) ريال لكل سهم.
5. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وتحديد مكافآتهم.
6. انتخاب خمسة أعضاء لعضوية مجلس الإدارة من جانب القطاع الخاص.
7. مناقشة تقرير الحوكمة الخاص بالبنك واعتماده.
8. تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام 2022 وتحديد الأجر الذي يؤدى إليه.

بعد تلاوة سعادة الرئيس لبنود جدول أعمال الاجتماع ولعدم وجود اعتراض على جدول الاعمال الذي تشتمل بنوده وفقاً لما حدده القانون، وبعد استفسار سعادة الرئيس من حاضري الاجتماع عما جاء في جدول الاعمال، اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي حيال الجدول:

قرار رقم: ج ع ع/022/58/35/61

بعد تلاوة سعادة رئيس مجلس إدارة البنك ورئيس الاجتماع، بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية رقم 022/58/35، على السادة المساهمين المتضمن لجميع البنود التي حددها القانون، لم يرتأى أي من السادة المساهمين إجراء أي تعديل على جدول الأعمال، وعلى هذا وافقت الجمعية العامة العادية على بحث جميع البنود المدرجة عليه دون أي تعديل.

ثم انتقل سعادة رئيس الاجتماع إلى بنود وجدول الأعمال لبحثة بنداً بنداً على النحو التالي:

أولاً: كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة

تفضل سعادته قائلاً، بعد عام من الاضطرابات غير المسبوقة على مستوى العالم، كان عام 2021 فرصة للتعافي من جائحة كوفيد-19 مع تحوّل إيجابي في المشهد العام وارتفاع في الزخم. ولكن، لا تزال هناك مخاطر قد تؤدي إلى حدوث تراجع في المدى القصير إلى المتوسط. وبدأ العام بإطلاق حملات تطعيم واسعة النطاق سمحت بتخفيف التدابير الاحترازية. وأدى ذلك، إلى جانب الدعم القوي من السياسات الاقتصادية، إلى تعافي ونمو الاقتصاد الكلي، مع ارتفاع الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 5.9%.

حققت مجموعة QNB في عام 2021 نمواً مالياً قوياً بالرغم من هذه البيئة الصعبة، فقد بلغ صافي أرباح المجموعة 13.2مليار ريال قطري بزيادة نسبتها 10%، في حين بلغت الإيرادات التشغيلية 28.3مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها 11%، ونتيجة لذلك، ظل QNB ضمن أفضل 50 بنكاً في العالم من حيث القيمة السوقية، التي بلغت 186.5 مليار ريال قطري.

وتقديراً لذلك، فإن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العامة العادية بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 55% من القيمة الاسمية للسهم، أي ما يعادل 0.55 ريال قطري للسهم الواحد.

لقد غيّرت جائحة كوفيد-19 نمط حياتنا اليومية، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات. فقد شكّلت العديد من التحديات لطرق عملنا وتنظيمنا وحتى تفكيرنا. وبمرور الوقت، سيتضح الفرق بين التغيرات المؤقتة والدائمة. ونؤمن بأنه "كلما كان التغير جذرياً، كلما زاد احتمال ترسخه". ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر هذه التغيرات أيضاً بمثابة وضع طبيعي جديد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي.

إننا فخورين بأن مجموعة QNB تمكّنت من تجاوز التحديات التي أوجدتها الجائحة، وسيتعين علينا تبني الوضع الطبيعي الجديد في كافة أقسام مؤسستنا. وإلى جانب خبرتنا المصرفية الواسعة، فإن ذلك يتيح لنا الحفاظ على الالتزام طويل الأجل تجاه مساهمينا بهدف تعزيز الازدهار والنمو المستدام في كافة الأسواق التي نعمل فيها.

كما أدى الوضع الطبيعي الجديد إلى إعادة النظر في استراتيجية مؤسستنا، فقد طوّرنا خطة جديدة مدتها خمس سنوات تؤكد مجدداً طموحاتنا بأن نصبح بنكاً رائداً في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا مع الحفاظ على صدارتنا في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. ولأننا طموحين وواقعين، فإننا نهدف إلى تعزيز القيمة الأساسية التي نقدمها كبنك دولي في مجال الخدمات المصرفية الإجمالية مع الاستفادة في نفس الوقت من الابتكار كعامل تمكين لاستراتيجيتنا. ونتوقع أن يسمح لنا ذلك بالاستمرار في تحقيق نمو مربح طويل الأجل وتقديم قيمة مستدامة من خلال الاستفادة من فرص زيادة الإيرادات، وتحسين الكفاءة، وتطوير علاقات جديدة وتقوية العلاقات القائمة، إلى جانب تعزيز عروضنا وخدماتنا. وتم دمج استراتيجيتنا لعام 2025 بالكامل في الإطار الحالي لمستويات المخاطر المقبولة ومنظومة إدارة المخاطر للمجموعة.

سيعتمد نجاح استراتيجيتنا أيضاً علينا في مجلس الإدارة للإشراف على تنفيذها بشكل فعّال. وسيساعدنا إطارنا القوي الخاص بالحوكمة في القيام بذلك لوجود الآليات والضوابط اللازمة لرصد وتتبع التقدم المحرز، علاوة على حماية أعمالنا والممارسات المرتبطة بها. كما أنه يضمن امتثالنا للمتطلبات التنظيمية التي تزداد تعقيداً عبر مناطق تواجدنا. وإلى جانب كل هذه الضوابط، فإن دور مجلس الإدارة يتمثل أيضاً في غرس الثقافة والقيم والسلوكيات المناسبة في كافة أرجاء المؤسسة لدعم هدفنا وطموحاتنا. وبفضل خبرة مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين والموظفين، فإننا نهدف إلى تعزيز ثقافة الشفافية والمسؤولية والتعاون.

يقوم مجلس الإدارة بتقييم الاتجاهات الجديدة والاستراتيجية في القطاع المصرفي بصفة مستمرة وتأثيرها على أعمالنا. وفي أعقاب الجائحة، شهدنا في العام الحالي مزيداً من التغير في سلوك العملاء، وتسارعاً في التحوّل الرقمي، وتزايداً في التهديدات السيبرانية، إلى جانب تنامي أهمية المساهمة الإيجابية في المجالات الاجتماعية والبيئية. وبصفتنا مؤسسة مالية رائدة، فإننا نعتبر هذه المجالات ذات أولوية لتعزيز قدراتنا وتحصين أعمالنا من التغيرات المستقبلية.

أود أن أتقدم بخالص الشكر لعملائنا وشركائنا ومساهمينا على التزامهم المستمر، فقد كان لدعمهم دور أساسي في النجاح الذي حققناه في العام الحالي، وذلك إلى جانب التفاني الكبير من قبل موظفينا في كافة المستويات بالبنك.

وبالإنابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن امتناني العميق لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على دعمه المستمر وتوجيهاته السديدة.

كما يعرب المجلس عن تقديره لمعالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، على دعمه المستمر.

قرار رقم: ج ع ع/022/58/35/62

استمعت الجمعية العامة العادية إلى كلمة وتقرير مجلس الإدارة الذي قراءهما سعادة رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع والتي تركزت حول نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2021 واللذان اشتملا على تقديم عرض شامل وشرح وافٍ عن أنشطة البنك ونتائجه المالية لعام 2021 وباستماع الجمعية العامة العادية لهذه الكلمة ولهذا التقرير، تكون قد أخذت علماً بما جاء فيهما.

ب- الخطة المستقبلية للبنك (خطة عمل البنك لعام 2022).

بعد انتهاء سعادة الرئيس من قراءة كلمته أنتقل إلى أهم أهداف خطة عمل البنك لعام

2022، حيث أشار سعادته إلى الاستمرار في تطوير البنية التكنولوجية للبنك لرفع كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء. تطوير الضوابط التي تضمن سلامة الائتماني والاستمرار في بناء مخصصات إضافية لحماية المجموعة على المدى الطويل، تعزيز قيمة العلامة التجارية للبنك والمحافظة على مركز البنك الريادي على صعيد المنطقة والعالم. المحافظة على تحقيق نسبة متميزة للعائد على حقوق المساهمين. العمل على تنويع مصادر التمويل بهدف رفع مستوى سيولة البنك. المحافظة على نسبة متميزة للكفاءة (المصاريف إلى الدخل). استمرار البحث عن فرص جديدة للتوسع الخارجي بموجب خطة البنك الاستراتيجية. المحافظة على نسبة تقطير أعلى من 54%.

وفي نهاية التداول في خطة عمل البنك اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي حيال هذا الموضوع:

قرار رقم: ج ع ع/022/58/35/63

استمعت الجمعية العامة العادية لأهم أهداف خطة عمل البنك لعام 2022 والتي قرأها سعادة رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع وهي على النحو الآتي:

- اتخاذ كافة الاستعدادات لضمان تقديم أفضل الخدمات البنكية أثناء استضافة كأس العالم 2022.
- الاستمرار في تطوير البنية التكنولوجية للبنك لرفع كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.
- المحافظة على تحقيق نسبة متميزة للعائد على حقوق المساهمين.
- المحافظة على نسبة متميزة للكفاءة (المصاريف إلى الدخل).
- المحافظة على مركز البنك الريادي على صعيد المنطقة والعالم.
- تعزيز قيمة العلامة التجارية للبنك.
- استمرار البحث عن فرص جديدة للتوسع الخارجي بموجب خطة البنك الاستراتيجية.
- المحافظة على نسبة تقطير أعلى من 54%.

وبعد تداول الجمعية العامة العادية في بنود خطة عمل البنك لعام 2022، فإن الجمعية تعتمد هذه الخطة وتصادق عليها.

ثانياً: تقرير المراقب الخارجي عن حسابات البنك لعام 2021م. المقدمة من قبل مجلس الإدارة والمصادقة عليه.

طلب سعادة الرئيس من ممثلي المدقق الخارجي بتقديم تقريرهم، حيث تفضل السيد/ أحمد أبو شرخ بتقديم تقريره كالآتي "لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.) وشركاته التابعة، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2021، وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات، التي تشتمل على السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

برأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية."

ومن بعد استكمال تقريره شكره سعادة رئيس مجلس الإدارة رئيس الاجتماع، وفي ختام تداول الجمعية بما جاء في تقرير المراقب الخارجي، اتخذت قرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/022/58/35/64

استمعت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني، إلى تقرير المراقب الخارجي (السادة/ KPMG) حول البيانات المالية لعام 2021م والذي ألقاه السيد/ أحمد أبوشرخ، وقد صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على ما جاء في هذا التقرير.

ثالثاً: مناقشة البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر2021م.

أشار سعادة الرئيس إلى أن الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر تم نشرهما

في الصحف المحلية، ثم طلب من السادة المساهمين إبداء ملاحظاتهم واستفساراتهم حول البيانات المالية. ولم يتقدم أي من السادة المساهمين باستفسارات حول البيانات المالية المنتهية في 31 ديسمبر2021م، وفي ختام تداول الجمعية بما جاء في البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م، اتخذت قرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/022/58/35/65

تداولت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني في البيانات المالية لمجموعة البنك للسنة المالية المنتهية في 2021/12/31، وبعد التداول بما جاء في هذه البيانات، واستماع السادة المساهمين إلى إجابات سعادة الرئيس على أسئلتهم واستفساراتهم فإن الجمعية العامة العادية تصادق على البيانات المالية المدققة من قبل المراقب الخارجي لحسابات البنك السادة KPMG للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021.

رابعاً: مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح البنك لعام 2021م.

بداية، أفاد سعادة الرئيس بأنه في ضوء النتائج المالية لعام 2021 واستناداً إلى الهدف المتمثل في تحقيق أكبر عائد على حقوق المساهمين في المدى المتوسط والطويل، يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية بتوزيع صافي أرباح البنك العائد إلى المساهمين لعام 2021 والبالغة والبالغ (13.2) مليار ريال قطري على النحو الآتي:

1. توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 55% من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع (0.55) ريال قطري لكل سهم) أي ما يعادل مبلغ (5.1) مليار ريال قطري خمسة آلاف ومائة مليون ريال قطري.
2. تحويل مبلغ (1) مليار ريال قطري إلى احتياطي المخاطر ليصبح رصيد احتياطي المخاطر (10) مليار ريال قطري.
3. تحويل مبلغ (1) مليار ريال قطري الذي يمثل الفائدة على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي.
4. تحويل المبالغ اللازمة المتعلقة بدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 وتعليمات مصرف قطر المركزي.
5. تحويل المتبقي من صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك والبالغ (5.7) مليار ريال قطري إلى أرباح مدورة.

هذا وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على التوصية التي تقدم بها سعادة الرئيس والمتعلقة بتوزيع صافي أرباح مجموعة البنك العائد إلى مساهمي البنك وفقاً لما جاء أعلاه. ووفقاً لما أشار إليه سعادة الرئيس باتخاذها القرار الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/022/58/35/66

في ختام تداول الجمعية العامة العادية، في مقترح مجلس الإدارة الخاص بتوزيع صافي أرباح البنك العائد إلى مساهمي البنك والبالغ (13.2) مليار ريال قطري، فإن الجمعية العامة تصادق على توصية مجلس الإدارة بتوزيع صافي أرباح البنك على النحو الآتي:

1. توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة 55% من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع (0.55) ريال قطري لكل سهم) أي ما يعادل مبلغ (5.1) مليار ريال قطري خمسة آلاف ومائة مليون ريال قطري.
2. تحويل مبلغ (1) مليار ريال قطري إلى احتياطي المخاطر ليصبح رصيد احتياطي المخاطر (10) مليار ريال قطري.
3. تحويل مبلغ (1) مليار ريال قطري الذي يمثل الفائدة على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي.
4. تحويل المبالغ اللازمة المتعلقة بدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية بموجب القانون رقم 13 لسنة 2008 وتعليمات مصرف قطر المركزي.
5. تحويل المتبقي من صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك والبالغ (5.7) مليار ريال قطري إلى أرباح مدورة.

خامساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة واعتماد مكافآتهم.

في بداية تداول الجمعية العامة العادية لبند إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة واعتماد مكافآتهم طلب سعادة الرئيس من الجمعية العامة العادية تبرئة ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2021/12/31.

بعد طرح بند تبرئة أعضاء مجلس الإدارة طلب أحد المساهمين بتقديم سؤول قبل إبراء ذمة أعضاء مجلس إدارة البنك و تفضل سالاً، ما هو الإجراء الذي اتخذه QNB بخصوص الفرع في لبنان كما إنه معروف أن البنك له فروع دولية في فرنسا و بريطانيا وتركيا ومصر ولبنان، لبنان في الوقت الحالي تمر بأزمة اقتصادية ،وإنا كمساهم وعميل وعندي حساب شخصي في لبنان منع مني أن استطيع أن اسحب من حسابي الذي في لبنان، هذا الشيء علي وعلى غيري، السؤول ما هو العمل الذي فعلة البنك لحماية حقوق المودعين الموجودين في فرع لبنان، نعلم أن هناك تعليمات من المصرف اللبناني تمنع التحويلات وتمنع السحوبات، ولكننا نعلم في نفس الوقت أن التعاميم هذه مخالفه لقانون النقد والتسليف اللبناني وقانون التجارة اللبنانية، فهل بنك قطر الوطني اتخذ أي خطوه ضد المصرف اللبناني لضمان حسابتنا و مدخراتنا الموجودة في فرع بنك قطر في لبنان وهل هذا الشيء ممكن أن يحصل في أي فرع خارجي في بريطانيا أو تركيا أو أي مكان فأنا احتاج أن أحصل على إجابة لي ولأي مودع ثاني لدية حساب خارج قطر و شكراً.

تفضل سعادة رئيس مجلس الإدارة مجاوباً، سؤالك جيد وهذا السؤال أصبح متداولاً في الفترة الأخيرة، أريد أن أوضح نقطه وهي أن فروع مصرف قطر الخارجية هي فروع تخضع للرقابة من قبل المصارف المركزية من هذه الدول، كبنك لا نستطلع أن نتجاوز السلطة المركزية في هذه الدول وإلا سنتعرض لمشاكل، ولكن إن كنت تشعر إن الجهة الحكومية اتخذت إجراءات غير قانونية فأن صاحب العلاقة له الحق أن يشتكي، وأما نحن كبنك فنحن جهة ينضم عملها البنك المركزي، نحن دائماً نسعى لمساعدة عملائنا ولكن تحصل ظروف اقتصادية معينة تسبب إصدار قراره تجبر البنك إتباعها وأرجو أن يكون هذا رداً كافياً لسؤالك.

نفس المساهم: شكراً، ولكن عندي نقطة أريد أن أوضحها نعم هي تعليمات المصرف اللبناني لكن كما ذكرت هي تعليمات مخالفة لقانون النقد والتسليف اللبناني وقانون التجارة، والذي أعرفه أن كل الذين رفعوا قضايا في لبنان الكل ربح القضية ضد البنوك ولكن المشكلة في التنفيذ نتيجة الأزمة الاقتصادية والفساد، ولكن يحق لبنك قطر إذا رأى أن هناك أمور مخالفة للقانون يكون له الحق أن يخاصم المصرف المركزي ويرفع عليه دعوة بالنيابة عن عملاءه، وأتمنى إلا تكون هناك استنسابية في السحوبات، لأن هناك كلام والله اعلم أن هناك أشخاص الذي لديهم نفوذ استطاعوا إن يسترجعوا أموالهم وكذلك شركات استطاعت سحب أموالها ونتمنى ألا يكون هناك استنسابية.

أجاب رئيس مجلس الإدارة: إن هذا الحديث غير صحيح وان جميع العملاء سواسية في التعامل مع البنك وان كل القوانين تنطبق على الجميع ولا يوجد شخص يأخذ معاملة خاصة.

قدم العميل مداخله قائلاً: أتمنى أن تكون هناك إجراءات سريعة من البنك لأن جمعية المصارف في لبنان والمصرف المركزي يحاولون تمرير قانون في مجلس النواب اللبناني لكف القضايا التي ترفع عليهم ليصبح تصرفهم قانوني.

رد رئيس مجلس الإدارة: طالباً من العميل مراجعة البنك وإعطائهم ملاحظاتك، فإذا هناك كان أي شي يحمي عملاءنا فلن نتردد في معالجته.

ثم نبه سعادته السادة المساهمين بأن البنك قد أعد كشفاً تفصيلياً متضمناً القروض النقدية والاعتمادات والضمانات وأية مبالغ أخرى قدمها البنك خلال السنة المالية لرئيس وأعضاء المجلس وفقاً لنص المادة (122) من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015م، ويفترض أن يكون السادة المساهمين قد اطلعوا على هذا الكشف حسبما جاء في الإعلان الذي تم نشره في الصحف المحلية وفي الدعوة التي أرسلت إليهم.

ثم تلا سعادته توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وإبراء ذمتهم، كما تلا سياسة مكافآت أعضاء المجلس والآلية المتبعة في ذلك وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي والسياسة المعتمدة من الجمعية العامة العادية للبنك باجتماعاتها السابقة لائحة لتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وفق الآلية الآتية:

سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

استنادا إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم 2008/6، الصادر بتاريخ 2008/1/14م اعتمدت الجمعية العامة العادية باجتماعاتها السابقة لائحة لتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وفق الآلية الآتية:

1. تعرض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية وتعتمد من قبلها سنوياً.
2. تمثل مكافأة أعضاء المجلس كافة البدلات والأتعاب والمزايا التي يتقاضونها.
3. يتوجب أن تتناسب المكافأة مع الجهد الذي يبذله أعضاء المجلس في تنمية أعمال البنك وزيادة ربحيته.
4. يتم احتساب المكافأة كنسبة من الأرباح على أن لا تتجاوز 5 % من صافي أرباح العام.
5. تعامل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمصروف (عبء على الأرباح).
6. مراعاة تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة بتاريخ 2014/2/24 بهذا الخصوص.

بعد سماع الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة حول قيمة مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، فقد وافقت الجمعية على صرف مكافآت لأصحاب السعادة والسيادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة وفقاً لما هو وارد في القرار:

قرار رقم: ج ع ع/022/58/35/67

أولاً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة.

تداولت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، وقد وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2021م.

ثانياً: سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

استناداً إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم 2008/6 الصادر بتاريخ 2008/1/14 بخصوص إعتماد الجمعية العامة العادية لسياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة الآتية:

1. تعرض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية وتعتمد من قبلها سنوياً.
2. تمثل مكافأة أعضاء المجلس كافة البدلات والأتعاب والمزايا التي يتقاضونها.
3. يتوجب أن تتناسب المكافأة مع الجهد الذي يبذله أعضاء المجلس في تنمية أعمال البنك وزيادة ربحيته.
4. يتم احتساب المكافأة كنسبة من الأرباح على أن لا تتجاوز 5 % من أرباح العام.
5. تعامل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمصروف (عبء على الأرباح).
6. مراعاة تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة بتاريخ 2014/2/24 بهذا الخصوص

ثالثاً: مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

وبعد سماع سعادة الرئيس لتبرئة ذمة السادة الأعضاء يقترح على الجمعية صرف مكافآت أعضاء المجلس لعام 2021م على النحو الآتي:

1. مكافأة سعادة رئيس المجلس والسادة أعضاء المجلس	15.500.000	ريال قطري
2. مكافأة سعادة رئيس اللجنة التنفيذية والسادة الأعضاء	360.000	ريال قطري
3. مكافأة سعادة رئيس لجنة المخاطر والسادة الأعضاء	360.000	ريال قطري
4. مكافأة سعادة رئيس وأعضاء لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت والسياسات	360.000	ريال قطري
5. مكافأة سعادة رئيس وأعضاء لجنة التدقيق في مجلس الإدارة	360.000	ريال قطري
المجموع	=/16.940.000	ريال قطري

سادساً: انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من جانب القطاع الخاص.

تداولت الجمعية العامة العادية في البند السادس من جدول أعمالها، حيث أوضح رئيس الاجتماع أنه تم فتح باب الترشيح لشغل خمسة مقاعد من جانب القطاع الخاص لعضوية مجلس الإدارة، وذلك استناداً إلى المادة (20) من النظام الأساسي للبنك، وحيث أن الموافقات التي حصل عليها البنك تمت لخمسة فقط للدورة القادمة للمجلس (2022-2024) وبالتالي يكون هؤلاء الموافق عليهم فائزين لعضوية مجلس الإدارة كون العدد مستوفي للمقاعد المخصصة للمرشحين، وهم:

1. شركة بروق التجارية ويمثلها سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن سعود بن فهد آل ثاني
2. السيد/ بدر عبدالله درويش فخرو.
3. السيد/ علي يوسف حسين كمال.
4. شركة حسن بن حسن الملا وأولاده ويمثلها السيد/عادل حسن بن حسن الملا الجفيري.
5. السيد/ فهد محمد فهد سعد بوزوير.

قرار رقم: ج ع ع/022/58/35/68

تداولت الجمعية العامة في موضوع انتخاب خمسة أعضاء من أعضاء مجلس الإدارة من جانب القطاع الخاص للفترة الممتدة من 2022إلى 2024 حيث أعلن سعادة الرئيس بأن الموافقات تمت لخمسة مرشحين فقط لمجلس الإدارة للدورة القادمة للمجلس (2022-2024) وبالتالي يكون هؤلاء الموافق عليهم فائزين لعضوية مجلس الإدارة كون العدد مستوفي للمقاعد المخصصة للمرشحين، وهم:

1. شركة بروق التجارية ويمثلها سعادة الشيخ/ عبدالرحمن بن سعود بن فهد آل ثاني.
2. السيد/ بدر عبدالله درويش فخرو.
3. السيد/ علي يوسف كمال.
4. شركة حسن بن حسن الملا وأولاده ويمثلها السيد/ عادل بن حسن الملا الجفيري.
5. السيد/ فهد محمد فهد سعد بوزوير.

سابعاً: تقرير الحوكمة السنوي لعام 2021م.

تفضل سعادة رئيس مجلس الإدارة موضحاً أنه استناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، يسرنا أن نقدم لكم تقرير الحوكمة الخاص بمجموعة QNB لعام 2021 والذي تم إعداده باللغتين العربية والإنجليزية وبما يتوافق مع متطلبات الجهات التنظيمية والإشرافية وهو متاح خارج القاعة، ويمكن لجميع المساهمين الحصول على نسخة منه للاطلاع عليه.

إن القرارات التي اتّخذتها مجموعة QNB والمبادرات التي قامت بها في ظل جائحة كوفيد-19 مكّنتها من تخفيف المخاطر والأضرار المترتبة عن الأزمة الصحية والاقتصادية العالمية وضمنت استدامة منظومة الحوكمة وسلامة عملائها وموظفيها، ولم تقتصر على ذلك فقط بل ساهمت منظومة الإشراف والرقابة المتينة المتوفرة لديها من مواصلة الاطلاع بجميع الأدوار والمسؤوليات والتكيّف على نحو مستمر مع التحديات والمتطلبات التنظيمية.

وفي ختام التداول في هذا الموضوع اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي بهذا الخصوص:

قرار رقم: ج ع ع/022/58/35/69

باطلاع الجمعية العامة العادية على تقرير الحوكمة الخاص بمجموعة البنك لعام 2021 والذي تم إعداده وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ووفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد تقرير الحوكمة السنوي الخاص بمجموعة البنك لعام 2021م.

ثامناً: تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام 2022.

في بداية تداول هذا البند طلب سعادة الرئيس من المدقق الخارجي الخروج من القاعة لتتم مناقشة هذا البند من قبل الجمعية بعد خروج المدقق الخارجي من قاعة الاجتماع أشار سعادة الرئيس إلى تعليمات مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية بأن لا تتجاوز مدة تعيين المراقب الخارجي لخمس سنوات متصلة.

وبما أنه قد مضى على تعيين المراقب الخارجي الحالي KPMG أربع سنوات فإن مجلس الإدارة، يوصي الجمعية العامة العادية بتعيين السادة KPMG كمراقب خارجي لحسابات مجموعة البنك لعام 2021م، بأتعاب مقدارها 3.899.000 ريال قطري (ثلاثة ملايين وثمانمائة وتسعة وتسعون ألف ريال قطري لاغير) شاملة تدقيق حسابات الفروع المحلية والخارجية. وفي ختام التداول في هذا الموضوع اتخذت الجمعية قرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/022/58/35/70

تداولت الجمعية العامة العادية في موضوع تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام 2022، واستناداً إلى توصية مجلس الإدارة بموجب قراره رقم م أ/021/6/57/259/2739 الصادر بتاريخ 2021/11/30، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد تعيين السادة KPMG ليكون مراقباً خارجياً لحسابات البنك لعام 2022 بأتعاب سنوية مقدارها 3.899.000 ريال قطري (ثلاثة ملايين وثمانمائة وتسعة وتسعون ألف ريال قطري لاغير) شاملة تدقيق حسابات الفروع المحلية والخارجية، وذلك بعد الحصول على الموافقات الرسمية لهذا التعيين.

هذا وفي تمام الساعة الرابعة وخمسون دقيقة، أعلن سعادة الرئيس انفضاض اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك.

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق.)
ص.ب. 1000, الدوحة - قطر
هاتف: 5678 1234 999+

qnb.com